دراسة لتطور الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (2001–2017)

Study of the development of the ordinary taxation in Alegria during the preriod (2001-2017)

د. بن خزناجي أمينة[1]

[1] جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، amina.benkheznadji@univ-bba.dz

تاريخ الاستلام: 2018/06/10 **تاريخ المراجعة:** 2018/07/15 **تاريخ القبول:** 2018/12/31

ملخص:

يتمحور الهدف من هذا البحث حول معرفة مدى استقرار إيرادات الجباية العادية في الجزائر للفترة الممتدة بين 2001 و2017، إضافة إلى معرفة مدى مساهمتها في الإيرادات العامة للميزانية وفي تغطية النفقات العامة للدولة.

كما اشتمل هذا البحث على جانبين أساسيين: الأول يتمثل في الإطار النظري للميزانية العامة والجباية العادية، أما الثاني فهو عبارة عن دراسة تحليلية لتطور هيكل الجباية العادية وكذلك تطور نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة وتغطيتها للإنفاق الحكومي، توصلنا من خلالها لمجموعة هامة من النتائج أبرزها المساهمة الضئيلة للجباية العادية في تمويل الميزانية وكذلك تذبذب حصيلة الجباية العادية رغم تطورها الملحوظ خلال الفترة (2001–2017).

كلمات مفتاحية: الجباية العادية، تحليل، الجزائر.

تصنيف JEL : G28

Abstract :

The purpose of this research is to determine the extent of the stability of the ordinary fiscality revenues in Algeria between 2001-2017, in addition to know their contribution in the general budget revenues and in covering the public expenditure of the State.

This research includes two main parts: the first is the theoretical framework of the general budget and the ordinary fiscality, the second is an analytical study of the evolution of the ordinary fiscality structure and the development of its contribution in the public revenues and its coverage of the government expenditure.

Through this study we obtained a set of results, the most important is the small contribution of the ordinary fiscality in financing the budget, also, the fluctuation of the ordinary fiscality revenues between (2001-2017)

Keywords: ordinary fiscality, analysis, Algeria.

Jel Classification Codes:G28

[1] المؤلف المرسل: بن خزناجي أمينة: amina.benkheznadji@univ-bba.dz

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

1- مقدمة:

تُعبر السياسة الجبائية عن مجموع التدابير ذات الطابع الجبائي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية. فغالبا ما تبحث الدول من وراء الجباية عن طريق أو مسار لتحقيق التطور الاقتصادي الذي أصبح في يومنا هذا الشغل الشاغل لكل السياسات المنتهجة من طرف مختلف الدول وذلك يعود لأسباب تمليها التحولات الاقتصادية العالمية، فعولمة الاقتصاد، توحيد الأسواق العالمية وضرورة الانضمام إلى حلقة اقتصاد السوق أصبح ينادي بضرورة تصحيح الهياكل الاقتصادية ومنها الجباية لتكون أكثر تجاوبا مع مؤشرات الاقتصاد العالمي.

تُعد الجباية إحدى أدوات السياسة المالية للدولة؛ إذ تلعب دورا أساسيا ومهما في البرامج التي تضعها الدول بهدف تحقيق الإصلاح الاقتصادي ومعالجة الإختلالات، ويمتد دورها للتأثير في تخصيص الموارد وضبط الاستهلاك، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتشجيع الادخار، وتوجيه الاستثمار، كما تؤثر على العائدات العامة للدول.

قامت الجزائر بوضع إصلاحات في النظام الجبائي كان الهدف منها تحسين الفعالية الجبائية للإسهام في التنمية الاقتصادية، وتحقيق العدالة، وتحديث الإدارة الجبائية لمواكبة التطورات الاقتصادية المستجدة. إلا أن التغيرات الاقتصادية العالمية، والآثار السلبية على فعالية النظام الجبائي الجزائري الذي يعتمد على عائدات المحروقات كمصدر أساسي لتمويل ميزانية الدولة، دفع بالدولة إلى اتخاذ إجراءات وإصلاحات في هذا الميدان سعياً وراء تخفيف الاعتماد على الجباية البترولية كمصدر أول لإيراداتها من خلال محاولة رد الاعتبار لدور الجباية العادية عن طريق إعادة النظر في سياستها الجبائية، فكانت من بين الإصلاحات التي ركزت عليها الجزائر إعادة تصميم نظام جبائي يعبر عن فلسفة جديدة كجزء من الانشغال المالي للدولة، والذي بدوره يمثل جزءا من انشغالها بدورها الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي، مما يتيح رسم إستراتيجية مثلى لتأسيس وتحصيل مختلف الضرائب والرسوم لتحقيق أكبر حصيلة ممكنة لتمويل ميزانيتها.

2. الإطار النظري للبحث:

1.2. الميزانية العامة: تعددت تعاريف الميزانية العامة فهناك من عرفها على أنها: "وثيقة أساسية لدراسة المالية العامة لأي دولة من الدول، إذ أنها تشمل بنود الإنفاق العام وكيفية توزيع موارد الدولة على مختلف الخدمات التي تقدمها لمواطنيها، بالإضافة إلى أنها تبين لنا كيفية حصول الدولة على مختلف الإيرادات العامة التي تمول بها هذا الإنفاق".(خميسي قايدي، 2016)[1]

كما تُعتبر الميزانية بيان تقديري لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مستقبلية تقاس عادة بسنة، وتتطلب إجازة من السلطة التشريعية كما أنها أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة.(محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام،2000)[2]

2.2. النفقات العامة: تعرف النفقات العامة بصورة رئيسية بأنها مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجة عامة(محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام،2008).[3] أو أنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة والجماعات المحلية).(محمد عباس محرزي،2008)[4] وتعرف كذلك على أنها: "مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد إشباع حاجات عامة"(أعاد حمود القيسي،2011).[5]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.2. **الإيرادات العامة:** تعتبر الإيرادات العامة الوسيلة المالية للدولة لتغطية نفقاتها وقد تطور مفهومها من أداة لتزويد الخزينة العامة بالأموال اللازمة لها إلى أداة للتأثير في الحياة العامة وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية إلى جانب غرضها المالي في ظروف تطور حجم النفقات العامة نتيجة تطور وتنوع الحاجات العامة.(دراوسي مسعود،2006)[6]

4.2. **الجباية العادية:** تمثل الجباية العادية مجموعة الأحكام التي يقوم عليها النظام الضريبي وكذا القواعد التي تنظم العلاقة بين الخاضعين للضريبة والإدارة الجبائية.(بلوفي عبد الحكيم،2012)[7] وهي تمثل أيضا مجموع الاقتطاعات الإجبارية المفروضة من طرف الدولة والتي تضم الضرائب، الرسوم، الإتاوات والمساهمات الاجتماعية.

3. الإطار التطبيقي

لقد حظيت الجباية العادية في الجزائر من خلال إصلاحات 1991، باهتمام بالغ من طرف السلطات نظرا لأهميتها كمورد يتسم بالاستقرار النسبي لتعبئة الإيرادات الحكومية اللازمة لتمويل متطلبات التنمية، إضافة إلى دورها في تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

1.3. **تحليل تطور هيكل الجباية العادية للفترة 2001-2007:** للوقوف أكثر على تطور حصيلة الجباية العادية وجب علينا تحليل بنية هذه الجباية لمعرفة أكثر الضرائب تحقيقا للإيرادات.

أ- **الضرائب المباشرة:** إن هيكل الضرائب المباشرة يتمثل أساسا في الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات ولهذه الضرائب أهمية في تكوين إيرادات الجباية العادية، وهو ما سنوضحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تطور حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح (2001-2007)

الوحدة: مليار د.ج

السنوات	حصيلة الجباية العادية	الضرائب على الدخل والأرباح	نسبة الضرائب على الدخل والأرباح من حصيلة الجباية العادية
2001	398.2	98.5	24.74%
2002	482,9	112.2	23.23%
2003	524,9	127.9	24.37%
2004	580,4	148	25.5%
2005	640,4	168.1	26.25%
2006	720,8	241.2	33.46%
2007	766,8	258.1	33.66%

المصدر: تقارير بنك الجزائر

يبين لنا الجدول رقم (01) حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح، ابتداء من سنة 2001 ووصولا إلى سنة 2007، حيث سجلت قيمة هذه الضرائب 98.5 مليار د.ج سنة 2001 بنسبة 24.74% من إجمالي الجباية العادية لتصل إلى 168.1 مليار د.ج سنة 2005 و241.2 مليار د.ج سنة 2006 لتبلغ 258.1 مليار د.ج سنة 2007 بـ 33.66% كنسبة من حصيلة الجباية العادية، ويعود هذا الارتفاع الملموس إلى نمو عدد المكلفين بالضرائب بفعل برنامج دعم النمو (2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) التي ساهمت في خلق أوعية ضريبية جديدة، بالإضافة إلى تحسن مردودية الإدارة الضريبية بفعل الإصلاحات التي مست هذه الأخيرة بدءا من سنة 2002، بالإضافة إلى زيادة جباية الضرائب على الدخل الإجمالي (فئة المرتبات والأجور) والتي كان مردها بالأساس إلى ارتفاع أجور تعداد موظفي الدولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نلاحظ من خلال معطيات الجدول الموالي ارتفاع الحصيلة السنوية للضريبة على الدخل الإجمالي(فئة الأجور والمرتبات) وذلك بسبب الزيادات المعتبرة في الأجور، وكذا ارتفاع عدد المكلفين بها واستحالة التهرب منها على اعتبار أنها تحصل عن طريق تقنية الاقتطاع من المصدر، ورغم أنها لا تزال الأكثر حصيلة بالنسبة للضرائب على الدخل والأرباح، إلا أننا نلاحظ تذبذبا في نسبة مساهمتها في إجمالي حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح، فبعد أن شهدت ارتفاعا بين 2001 إلى 2005 لتصل إلى 50.92%، انخفضت نسبة مساهمتها في 2006 إلى 39.84% وهذا لا يعود إلى انخفاض حصيلتها، بل إلى ارتفاع حصة الضرائب الأخرى على الدخل والأرباح، والمتمثلة في زيادة حصيلة الضريبة على أرباح الشركات، خاصة بعد إنشاء مديرية كبريات المؤسسات سنة 2006 وهذا من أجل تحصيل أحسن للضرائب، مما أدى إلى زيادة عدد المكلفين بها بفعل البرامج الاستثمارات العمومية وما رافقها من إنشاء مؤسسات جديدة لترتفع حصيلة الضريبة على أرباح الشركات، بالإضافة إلى تطبيق رسم جديد يدعى الرسم الجزافي والذي يخلف مختلف الضرائب التي كان يدفعها صغار التجار والحرفيين وهذا لتوسيع القاعدة الضريبية، كما تم فتح مراكز ضرائب جوارية.

الجدول رقم (02): تطور حصيلة IRG (فئة الأجور والمرتبات) خلال الفترة (2001 -2007)

الوحدة: مليار د.ج

السنوات	حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي (فئة الأجور والمرتبات)	حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح	نسبة حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي إلى حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح
2001	45.5	98.5	46.19%
2002	52.7	112.2	46.96%
2003	63.3	127.9	49.49%
2004	77.4	148	52.29%
2005	85.6	168.1	50.92%
2006	96.1	241.2	39.84%
2007	124.9	258.1	48.39%

Source : Banque d'Algérie : Rapport 2005 - Rapport 2008, disponibles sur le site: www.bank-of-algeria.dz

رغم الزيادة في حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح، إلا أنها لا تزال غير كافية، حيث لم يتجاوز متوسط نسبة مساهمتها في حصيلة الجباية العادية خلال فترة الدراسة معدل 27.31 % وهو معدل ضئيل نسبيا على اعتبار أن حصيلة الجباية العادية منخفضة أصلا، إضافة إلى كون هذا النوع من الضرائب يفترض أنه يشكل واحدا من أهم الموارد الثابتة للميزانية العامة للدولة.

ب- **الضرائب غير المباشرة:** تشكل الضرائب غير المباشرة الجزء الأكبر من إيرادات الجباية العادية، فهي تعتبر أكثر فاعلية من الضرائب المباشرة في الوصول إلى أكبر عدد من السكان، بالإضافة إلى سهولة تحصيلها وعدم شعور الممول بثقلها.

- **الضرائب على السلع والخدمات:** تساهم هذه النوعية من الضرائب بشكل كبير في إيرادات الجباية العادية، إذ بلغ متوسط نسبة مساهمتها في حصيلة الجباية العادية خلال فترة الدراسة معدل 47.15%.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (03) ارتفاع حصيلة الضرائب على السلع والخدمات خلال فترة الدراسة، كما يتبين لنا أن نسبة معتبرة من إيرادات الجباية العادية تتحقق عن طريق الضرائب على السلع والخدمات ويأتي في مقدمتها الرسم على القيمة المضافة.

عرفت حصيلة الضرائب على السلع والخدمات من سنة 2001 إلى سنة 2004 ارتفاعا مستمرا ولكن بوتيرة متباطئة نوعا ما مقارنة مع باقي السنوات التي تليها، حيث سجلت سنة 2001 قيمة 179.2 مليار د.ج ووصلت إلى 274 مليار د.ج سنة 2004 لتبلغ 347.5 مليار د.ج سنة 2007، ويعود الارتفاع المسجل في حصيلة الضرائب على السلع والخدمات إلى الارتفاع الكبير المسجل في حجم الاستهلاك بفعل ارتفاع الإنفاق سواء العمومي أو الخاص، ما من شأنه زيادة حصيلة الرسم على القيمة المضافة على العمليات الداخلية، وارتفاع واردات الجزائر ومن ثم ارتفاع حصيلة الرسم على القيمة المضافة على الواردات.

الجدول رقم (03): تطور حصيلة الضرائب على السلع والخدمات للفترة (2001-2007)

الوحدة: مليار د.ج

السنوات	حصيلة الجباية العادية	حصيلة الضرائب على السلع والخدمات	نسبة الضرائب على السلع والخدمات من حصيلة الجباية
2001	398.2	179,2	45%
2002	482,9	223.4	46.26%
2003	524,9	233,9	44.56%
2004	580,4	274	47.21%
2005	640,4	308,8	48.22%
2006	720,8	341,3	47.35%
2007	766,8	347,5	45.32%

المصدر: تقارير بنك الجزائر

كما نلاحظ من خلال بيانات الجدول (04) أهمية حصيلة الرسم على القيمة المضافة في تكوين الحصيلة الإجمالية للضرائب على السلع والخدمات، حيث وصل متوسط نسبة مساهمته خلال فترة الدراسة إلى 85.14%، وهذا راجع إلى العوامل السابقة الذكر مثل الارتفاع في حجم الإنفاق وقيمة الواردات، إضافة إلى مميزات الرسم على القيمة المضافة كونه ضريبة غير مباشرة تتسم بمرونة كبيرة، لكن الملاحظ أيضا أنه خلال السنوات الأخيرة أصبحت الحصة الأكبر لحصيلة الرسم على القيمة المضافة تتأتى عن طريق الرسم على القيمة المضافة على الواردات، وهو ما يطرح إشكالا كبيرا في المستقبل في ظل تفكيك الرسوم والضرائب على الواردات التي تأتي ضمن مساعي انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (04): تطور حصيلة الرسم على القيمة المضافة للفترة (2001-2007)

الوحدة: مليار د.ج

السنوات	حصيلة ر.ق.م على الواردات	حصيلة ر.ق.م على العمليات الداخلية	الحصيلة الإجمالية للرسم على القيمة المضافة	حصيلة الضرائب على السلع والخدمات	حصيلة ر.ق.م إلى إجمالي حصيلة الضرائب على السلع والخدمات
2001	60.8	80.1	140.9	179.2	78.63%
2002	79.2	101.1	180.3	223.5	80.67%
2003	92.9	102.5	195.4	233.9	83.54%
2004	118.8	115.1	233.9	274	85.36%
2005	135.7	129.1	264.8	308.7	85.78%
2006	140.9	145.7	286.6	341.3	83.97%
2007	171.9	168.8	340.7	347.5	98.04%

المصدر: تقارير بنك الجزائر

- **حصيلة الرسوم الجمركية:** تشكل الرسوم الجمركية موردا هاما من موارد الخزينة العمومية بشكل عام والجباية العادية بشكل خاص، فهي تساهم سنويا بنسبة معتبرة من إيرادات الجباية العادية .

نلاحظ من خلال بيانات الجدول (05) انخفاض نسبة مساهمة الرسوم الجمركية في حصيلة الجباية العادية، حيث انخفضت النسبة من 26.04% سنة 2001 إلى 17.36% في 2007 وهذا راجع إلى الارتفاع الكبير في حصيلة الجباية العادية مقارنة مع الارتفاع في حصيلة الرسوم الجمركية.

كما نلاحظ ارتفاع حصيلة الرسوم الجمركية سنة بعد الأخرى باستثناء سنتي 2004 و2006، وذلك بسبب عملية التفكيك الجمركي في إطار الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي ومفاوضات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، مثل إلغاء الإتاوة الجمركية سنة 2004، إضافة إلى الإجراءات التي سبقت هذه العملية من تقليص لعدد المعدلات الجمركية سنة2001، ثم تخفيضها سنة 2002 ، ورغم عملية التفكيك الجمركي إلا أن حصيلة الرسوم الجمركية في تطور مستمر، وهذا يرجع أساسا إلى التطور الكبير في واردات الجزائر من السلع والخدمات نتيجة تحرير التجارة الخارجية وتوسيع نطاق المبادلات، حيث تطورت هذه الأخيرة من 9.48 مليار دولار سنة 2001 إلى 26.35 مليار دولار سنة 2007.

الجدول رقم (05): تطور حصيلة الرسوم الجمركية للفترة (2001-2007)

الوحدة: مليار د.ج

السنوات	حصيلة الجباية العادية	حصيلة الرسوم الجمركية	نسبة الرسوم الجمركية من حصيلة الجباية العادية
2001	398.2	103.7	26.04%
2002	482,9	128,4	26.59%
2003	524,9	143,8	27.39%
2004	580,4	138,8	23.91%
2005	640,4	143,9	22.47%
2006	720,8	114,8	15.93%
2007	766,8	133,1	17.36%

المصدر: تقارير بنك الجزائر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **حواصل التسجيل والطابع**: تبقى حواصل التسجيل والطابع ضئيلة، رغم أنها تمس جوانب عديدة من مختلف المعاملات، والملاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (07) أن حصيلة التسجيل والطابع عرفت تزايدا معتبرا خلال فترة الدراسة ولكن بحصيلة ضئيلة نوعا ما، حيث سجلت قيمة 16.8 مليار د.ج سنة 2001 لتصل إلى 19.6 مليار د.ج سنة 2005 وواصلت ارتفاعها لتبلغ 28.1 مليار د.ج سنة 2007، ولكن رغم هذا التزايد المحسوس إلا أن مساهمتها سجلت متوسط قدر ب 3.59% فقط في إجمالي حصيلة الجباية العادية، وهذا الانخفاض في نسبة مساهمتها يعود إلى ارتفاع حصيلة الضرائب الأخرى المكونة للجباية العادية.

الجدول رقم (07): تطور حصيلة التسجيل والطابع خلال الفترة(2001-2007)

السنوات	حصيلة الجباية العادية(مليار دج)	حواصل التسجيل والطابع (مليار دج)	نسبة حواصل التسجيل والطابع من حصيلة الجباية العادية
2001	398.2	16.8	4.22%
2002	482,9	18,9	3.91%
2003	524,9	19,3	3.68%
2004	580,4	19,6	3.38%
2005	640,4	19,6	3.06%
2006	720,8	23,5	3.26%
2007	766,8	28,1	3.66%

المصدر: تقارير بنك الجزائر

2.3. تحليل تطور هيكل الجباية العادية للفترة (2008-2017):

لقد عرفت مكونات إيرادات الجباية العادية المدرجة في ميزانية الدولة لسنوات الدراسة (2008-2017) تزايدا ملحوظ في أغلب فتراتها، إذ انتقلت من 965.2 مليار د.ج خلال سنة 2008 إلى 1908.6مليار د.ج سنة 2012 واستمرت هذه الزيادة لتصل 2663.1 مليار د.ج سنة 2017.

أ- **الضرائب المباشرة:** تتميز الضرائب المباشرة بسهولة تحصيلها، لأنها تفرض على دخل الأفراد وعلى الأرباح التجارية والصناعية للشركات، والجدول التالي يوضح تطور حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح باعتبارها المكون الأساسي للضرائب المباشرة:

الجدول رقم (08) : تطور حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح (2008-2017) الوحدة: مليار د.ج

السنوات	حصيلة الجباية العادية	حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح	نسبة الضرائب على الدخل والأرباح إلى إجمالي الجباية العادية
2008	965,2	331,5	%34,35
2009	1146,6	462,1	%40,30
2010	1298	561,7	%43,27
2011	1527,1	684,7	%44,84
2012	1908,6	862,3	%45,18
2013	2031	823,1	%40,53
2014	2091,4	881,2	%42,13
2015	2354,7	1034,5	%43,93
2016	2 482,2	1 109,2	%44.68
2017	2 663,1	1 236,1	%46.41

المصدر: تقارير بنك الجزائر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (08) ارتفاع حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح سنويا، حيث ارتفعت من 331.5 مليار د.ج سنة 2008 بنسبة 34.35% من حصيلة الجباية العادية إلى 862.3 مليار د.ج سنة 2012 بـ 45.18% كأعلى نسبة سجلت خلال فترة الدراسة وذلك نتيجة الاقتطاعات التي خصت الزيادات المعتبرة في أجور الوظيف العمومي، وكسنة استثنائية عرفت الضرائب على الدخل والأرباح سنة 2013 انخفاضا بـ 39.2 مليار د.ج مقارنة بسنة 2012، لتعاود ارتفاعها سنة 2017 وتصل لـ 2663 مليار دج.

نلاحظ من الجدول أدناه، تذبذبا في نسبة مساهمة الضريبة على الدخل الإجمالي (فئة أجور ومرتبات) في حصيلة الجباية العادية، إلا أنها مرتفعة مقارنة بالفترة السابقة (2001-2007)، حيث بلغت نسبة 64.07% سنة 2012 كأقصى حد وذلك بسبب الزيادة المعتبرة في الأجور، ونسبة 39.37% سنة 2009 كأدنى حد وذلك لتأثير الأزمة المالية سنة 2008 على الإيرادات العامة وبالتالي حدوث نقصان في الأجور، ونسب تقريبا متساوية في السنوات الأخرى وذلك لارتفاع عدد المكلفين بالضريبة واستحالة التهرب منها لأنها تحصل عن طريق تقنية الاقتطاع من المصدر.

الجدول رقم (09): تطور حصيلة IRG (فئة الأجور والمرتبات 2008-2017)

الوحدة: مليار د.ج

السنوات	حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي	حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح	نسبة IRG/ S إلى الضرائب على الدخل والأرباح
2008	155.5	331.5	46.90%
2009	183.6	462.1	39.37%
2010	244.8	561.7	43.58%
2011	382.6	684.7	55.88%
2012	552.5	862.3	64.07%
2013	494.4	823.1	59.70%
2014	531.9	881.2	60.36%
2015	596.5	1034.5	57.66%
2016	635,1	1 109,2	57.25%
2017	705,1	1 236,1	57.04%

المصدر: تقارير بنك الجزائر

ب- **الضرائب غير المباشرة:** تتميز الضرائب غير المباشرة بعدم شعور الأفراد بعبئها لأنها تدفع بواسطة المنتجين والمستوردين ثم يتحملها المستهلك. وفيما يلي سنوضح تطور حصيلة مكونات الضرائب غير المباشرة ونسبة مساهمتها في حصيلة الجباية العادية:

- **الضرائب على السلع والخدمات:** تلعب الضرائب على السلع والخدمات دورا هاما في زيادة قيمة الجباية العادية، لأنها تفرض على مجموع المواد الاستهلاكية، وهي تحتوي على الرسم على القيمة المضافة أساسا، والرسم الداخلي على الاستهلاك والرسم على المنتوجات البترولية، والجدول التالي يوضح حصيلة الضرائب على السلع والخدمات:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (10): تطور حصيلة الضرائب على السلع والخدمات للفترة (2008-2017)

الوحدة: مليار د.ج

السنوات	حصيلة الجباية العادية	حصيلة الضرائب على السلع والخدمات	نسبة الضرائب على السلع والخدمات من حصيلة الجباية
2008	965.2	435.2	% 45,09
2009	1146.6	478.5	41.73%
2010	1298.0	514.7	39.65%
2011	1527.1	572.6	37.5%
2012	1908.6	652.0	34.16%
2013	2031.0	741.6	36.51%
2014	2091.4	768.5	36.75%
2015	2354.7	824.3	35.01%
2016	2 482,2	887,8	35.76%
2017	2 663,1	976,0	36.64%

المصدر: تقارير بنك الجزائر

من الجدول السابق؛ نلاحظ ارتفاعا ملحوظا في حصيلة الضرائب على السلع والخدمات خلال فترة الدراسة، إذ ارتفعت من 435.2 مليار د.ج سنة 2008 إلى 976 مليار د.ج سنة 2017 أي بحوالي ضعفين، وهذا راجع إلى ارتفاع حصيلة الرسم على القيمة المضافة، حيث كان لارتفاع الإنفاق بسبب برامج الاستثمارات العمومية التي تبنتها الدولة في إطار إنعاش الاقتصاد سبب في الزيادة الملحوظة، إن هذا النوع من الضرائب غير المباشرة يساهم بنسبة كبيرة في هيكل الجباية العادية إذ قدر متوسط إسهامه بـ 27.58% خلال فترة الدراسة، ولكن الانخفاض المسجل في نسب المساهمة لبعض سنوات الدراسة لا يعود إلى الانخفاض في قيمة حصيلة الضرائب على السلع والخدمات لأن قيمها شهدت تزايدا مستمرا طوال فترة الدراسة، وإنما إلى الارتفاع المسجل في نسب مساهمة باقي الضرائب والرسوم إلى حصيلة الجباية العادية. يوضح الجدول التالي تطور حصيلة الرسم على القيمة المضافة بنوعيها ونسبة مساهمتها في حصيلة الضرائب على السلع والخدمات:

الجدول رقم (11): تطور حصيلة الرسم على القيمة المضافة للفترة (2008-2017)

الوحدة: مليار د.ج

السنوات	حصيلة ر.ق.م على الواردات	حصيلة ر.ق.م على العمليات الداخلية	الحصيلة الإجمالية للرسم على القيمة المضافة	حصيلة الضرائب على السلع والخدمات	نسبة حصيلة ر.ق.م إلى إجمالي حصيلة الضرائب على السلع والخدمات
2008	223.3	196.8	420.1	435.2	96.53%
2009	234.5	233.6	468.1	478.5	97.83%
2010	252.6	232.9	485.5	514.7	94.32%
2011	291.7	251.1	542.8	572.6	94.79%
2012	377.7	256.4	634.1	652	97.25%
2013	442.4	275.7	718.1	741.6	96.83%
2014	442.8	307.3	750.1	768.5	97.60%
2015	486.5	326.2	812.7	824.3	98.59%
2016	485,0	338,4	823.4	887,8	92.74%
2017	471,7	392,8	864.5	976,0	88.57%

المصدر: تقارير بنك الجزائر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نلاحظ من الجدول السابق ارتفاع حصيلة الرسم على القيمة المضافة، بحيث ارتفعت من 420.1 مليار د.ج سنة 2008 بنسبة 96.53% من إجمالي حصيلة الرسوم على السلع والخدمات، إلى 864.5 مليار د.ج سنة 2017 بنسبة 88.5%، وذلك لارتفاع حصيلة الرسم على القيمة المضافة على الواردات والتي تمثل الركيزة الأساسية للضرائب على السلع والخدمات.

- **الرسوم الجمركية:** تخضع للرسوم الجمركية مجموع السلع عند اجتيازها الحدود الوطنية بمناسبة استيرادها أو تصديرها، حيث تعتبر هذه الأخيرة إيرادا مهما من إيرادات الجباية العادية، حيث نلاحظ من بيانات الجدول رقم 12 ارتفاعا ملحوظا لحصيلة الرسوم الجمركية، حيث ارتفعت من قيمة 164.9 مليار د.ج سنة 2008 إلى 411.2 مليار د.ج سنة 2015، وذلك راجع إلى الزيادة في حجم الواردات من السلع والخدمات، أما فيما يخص نسبة مساهمة الحقوق الجمركية إلى الجباية العادية فنلاحظ أنه هناك عدم استقرار، حيث سجلت نسبة 17.08% في سنة 2008 لتنخفض إلى 14.56% سنة 2011، لترتفع إلى 19.88% سنة 2013 كأعلى نسبة، و14.01% كأدنى نسبة سنة 2010 وهذا بسبب انخفاض قيمة الواردات ولكن على العموم فحصيلة الرسوم الجمركية تمثل نسبة لا بأس بها من حصيلة الجباية العادية حيث بلغ متوسط نسبة مساهمتها 16.66% خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (12): تطور حصيلة الرسوم الجمركية للفترة (2008-2017)

الوحدة: مليار د.ج

السنوات	حصيلة الجباية العادية	حصيلة الرسوم الجمركية	نسبة الرسوم الجمركية من حصيلة الجباية العادية
2008	965.2	164.9	17.08%
2009	1146.6	170.2	14.84%
2010	1298	181.9	14.01%
2011	1527.1	222.4	14.56%
2012	1908.6	338.2	17.72%
2013	2031	403.8	19.88%
2014	2091.4	370.9	17.73%
2015	2354.7	411.2	17.46%
2016	2 482,2	389,4	%15.68
2017	2 663,1	356,0	%13.36

المصدر: تقارير بنك الجزائر

- **التسجيل والطابع:** حقوق التسجيل تفرض على التداول القانوني بالأموال كنقل حقوق الملكية وحق الانتفاع، كما تفرض على التصرفات القانونية، أما حقوق الطابع فهي الضرائب المفروضة على الأوراق الرسمية (مدنية أو قضائية) والتي تتخذ شكل طابع جبائي، ونلاحظ من الجدول رقم (13) أنه بالرغم من ارتفاع قيمة حواصل التسجيل والطابع من سنة إلى أخرى، بحيث بلغت سنة 2008 ما قيمته 33.6 مليار د.ج لتصل إلى 95.8 مليار د.ج و95 مليار د.ج سنتي 2016 و2017 على التوالي وذلك بسبب الزيادة في بعض الرسوم كالزيادة في طوابع جواز السفر، والزيادة في قسيمة السيارات، إلا أن نسبة مساهمتها في إجمالي الجباية العادية تبقى ضئيلة ومنخفضة، حيث لم يتجاوز متوسط مساهمتها في حصيلة الجباية العادية 3.21% خلال فترة الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (13): تطور حصيلة التسجيل والطابع خلال الفترة(2008-2017)

الوحدة: مليار د.ج

السنوات	حصيلة الجباية العادية	حواصل التسجيل والطابع	نسبة حواصل التسجيل والطابع من حصيلة الجباية العادية
2008	965.2	33.6	3.48%
2009	1146.6	35.8	3.12%
2010	1298	39.7	3.05%
2011	1527.1	47.4	3.10%
2012	1908.6	56.1	2.94%
2013	2031	62.5	3.07%
2014	2091.4	70.8	3.39%
2015	2354.7	84.7	3.60%
2016	2 482,2	95,8	%3.85
2017	2 663,1	95,0	%3.56

المصدر: تقارير بنك الجزائر

كنتيجة للتحليل السابق، يمكن القول بأن النظام الضريبي في الجزائر يواجه تحدي كيفية تحديد ضرائب على الدخل وعلى أرباح الشركات (ضرائب مباشرة) تساهم في زيادة الحصيلة الضريبية، وفي نفس الوقت تساهم في تشجيع الاستثمار والنمو الاقتصادي، وذلك لأنه توجد علاقة تبادلية بين هذه الضرائب وقيمة الإنتاج، حيث هذه الضرائب تؤثر في الإنتاج بعلاقة عكسية (تخفيض الضرائب يدعم الإنتاج) والإنتاج يؤثر في الضرائب بعلاقة طردية (زيادة الإنتاج تؤدي إلى زيادة الضرائب). والملاحظ أيضا هيمنة إيرادات الضرائب على السلع والخدمات وعلى رأسها الرسم على القيمة المضافة، حيث سجلت لوحدها متوسط قدره 47.15% من عائدات إيرادات الجباية العادية خلال فترة الدراسة (2001-2017)، مما يوحي اعتماد الجزائر على إيرادات الضرائب على السلع والخدمات كأحد الوسائل المهمة للحصول على إيرادات جبائية غير بترولية وتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

4. **دور الجباية العادية في ميزانية الدولة خلال الفترة (2001-2017):** يسعى الإصلاح الضريبي إلى تحقيق هدف أساسي يتمثل في تحسين المردودية المالية للجباية العادية على حساب الجباية البترولية التي تهيمن بشكل كبير على تمويل الميزانية العامة للدولة وتحقيق التوازن بين مختلف الضرائب والرسوم، ومساهمتها في زيادة الناتج الداخلي الخام.

1.4. **تطور الجباية العادية كنسبة من الإيرادات العامة للفترة(2001-2017):** لقد أولت الدولة الإيرادات الجبائية مكانة هامة في الإيرادات العامة للميزانية، ونلاحظ من الجدول رقم (13) أنه بالرغم من ارتفاع قيمة حواصل التسجيل والطابع من سنة إلى أخرى، بحيث بلغت سنة 2008 ما قيمته 33.6 مليار د.ج لتصل إلى 95 مليار د.ج سنتي 2016 و2017 وذلك بسبب الزيادة في بعض الرسوم كالزيادة في طوابع جواز السفر، والزيادة في قسيمة السيارات، إلا أن نسبة مساهمتها في إجمالي الجباية العادية تبقى ضئيلة ومنخفضة، حيث لم يتجاوز متوسط مساهمتها في حصيلة الجباية العادية 3.21% خلال فترة الدراسة. لتنخفض نسبة مساهمتها سنة 2008 إلى 18.60% وذلك بسبب الأزمة المالية وتأثيراتها الاقتصادية المختلفة، مما أدى إلى الانخفاض في الإيرادات الضريبية المتأتية من المحروقات مما انعكس سلبا على الإيرادات العامة وبالتالي على مساهمة الجباية العادية فيها، لتعاود الارتفاع سنة 2009 بنسبة 31.19%، يرجع الارتفاع القوي لهذه النسبة إلى الانخفاض المعتبر في الإيرادات الضريبية المتأتية من قطاع المحروقات من جهة، وتحسن جباية الضرائب على الدخل الإجمالي كنتيجة منطقية لزيادة الأجور والمرتبات في هذه الفترة من جهة أخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (14): نسبة مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة للفترة (2001-2017)

الوحدة: مليار د.ج

السنوات	حصيلة الجباية العادية	إجمالي الإيرادات العامة	نسبة مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة
2001	398.2	1505.5	% 26.45
2002	482.9	1603.2	% 30.12
2003	524.9	1966.6	26.69%
2004	580.4	2229.7	% 26.03
2005	640.4	3082.6	% 20.77
2006	720.8	3639.8	% 19.80
2007	766.8	3687.8	% 20.79
2008	965.2	5190.5	% 18.60
2009	1146.6	3676	% 31.19
2010	1298	4392.9	% 29.55
2011	1527.1	5790.3	% 26.37
2012	1908.6	6339.3	% 30.11
2013	2031	5957.5	% 34.09
2014	2091.4	5738.4	% 36.45
2015	2354.7	5103.1	% 46.14
2016	2 482,2	5110.1	%48.75
2017	2 663,1	6182.8	%43.07

المصدر: تقارير بنك الجزائر للسنوات 2005-2017.

كما سمح البرنامج الخماسي (2005-2009) بخلق مؤسسات جديدة، إضافة إلى التطور الكبير الحاصل في واردات الجزائر من السلع والخدمات، حيث تطورت هذه الأخيرة من 9.48 مليار دولار سنة 2001 إلى 51.57 مليار دولار سنة 2012 أي في حدود خمسة أضعاف، نجمت هذه الزيادة في مجملها من ارتفاع الحقوق الجمركية والضرائب على السلع والخدمات كنتيجة للتطور الكبير في الواردات بسبب عجز الهيكل الإنتاجي في الجزائر عن تلبية الارتفاع في الطلب الذي ترتب عن برامج الاستثمارات العمومية.

كما ارتفعت الجباية العادية خلال الفترة(2010-2014) بزيادة قدرت بـ 793.4 مليار د.ج ما يمثل نسبة 31.31% من إجمالي الإيرادات العامة، لتبلغ سنة 2017 ما قيمته 2663.1 مليار د.ج و43.07% كنسبة من حصيلة الإيرادات العامة، وجاء هذا التحسن في إيرادات الجباية العادية بفضل العديد من العناصر الرئيسية والتي كانت نقاط أساسية في برنامج التصحيح المطبق من طرف السلطات ومن بينها تعديل سعر الصرف، تحرير التجارة الخارجية، وتنفيذ التدابير الرامية إلى تقوية النظام الضريبي، إضافة إلى برامج الاستثمارات العمومية التي تبنتها الجزائر بهدف إنعاش الاقتصاد الأمر الذي أدى إلى زيادة المكلفين بالضريبة ومنه زيادة حصيلة الجباية العادية.

بالرغم من ارتفاع مستويات الجباية العادية إلا أن حصيلتها في إيرادات الجباية الكلية تعد ضعيفة، وأحسن مساهمة للجباية العادية كانت سنة 2016 بـ 48.75%، بينما كانت أسوء مساهمة لها سنة 2008 بـ 18.6% ومثلت إيرادات الجباية العادية متوسط بنسبة 28.21% فقط من الإيرادات العامة. وهنا نشير إلى بقاء إيرادات الدولة رهينة الجباية البترولية واعتمادها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كمورد أساسي لتمويل خزينة الدولة مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار الذهب الأسود وهذا ما يؤكد عدم قدرة الاقتصاد الجزائري على التحرر من هذه التبعية وفشل الإصلاحات في تحقيق ذلك.

2.4. تطور نسبة تغطية الجباية العادية للنفقات العامة: إن إيرادات الميزانية العامة للدولة توجه إما لسد نفقات ميزانية التجهيز أو ميزانية التسيير، ولمعرفة الدور الذي تلعبه إيرادات الجباية العادية في الموازنة العامة للدولة، نقوم بحساب نسبة تغطية هذه الإيرادات للنفقات العامة للدولة، والجدول التالي يوضح لنا تطور نسبة تغطية الجباية العادية للنفقات العامة بشقيها (التجهيز والتسيير):

الجدول رقم (15): تطور نسبة تغطية الجباية العادية للنفقات العامة (2001-2017)

الوحدة: مليار د.ج

السنوات	حصيلة الجباية العادية	النفقات العامة		نفقات الاستثمار (التجهيز)		النفقات الجارية (التسيير)	
		القيمة	التغطية%	القيمة	التغطية%	القيمة	التغطية%
2001	398,2	1321	30,14	522.4	76.22	798.6	49.86
2002	482,9	1550.6	31,14	575	83.98	975.6	49.49
2003	524.9	1690.2	31,05	567,4	92,50	1122,8	46,75
2004	580,4	1891.8	30,68	640,7	90,58	1251,1	46,39
2005	640,4	2052	31,21	806,9	79,36	1245,1	51,43
2006	720,8	2453	29,38	1015,1	71.00	1437,9	50,12
2007	766.8	3108.5	24,67	1434,6	53,45	1673,9	45,80
2008	965,2	4191	23,03	1973,3	48,91	2217,7	43,52
2009	1146,6	4246.3	27	1946,3	58,91	2300	49,85
2010	1298	4466.9	29,06	1807,9	71,79	2659	48,81
2011	1527,1	5853.6	26,08	1974,4	77,34	3879,2	39,36
2012	1908,6	7058.1	27,04	2275,5	83,87	4782,6	39,90
2013	2031	6024.1	33,71	1892,6	107,31	4131,5	49,15
2014	2091,4	6995.7	29,9	2501,4	83,60	4494,3	46,53
2015	2354,7	7656.3	30,76	3039,3	77,47	4617	51,00
2016	2 482,2	7297.4	34.01	2 711,9	91.52	4583,8	54.15
2017	2 663,1	7389.3	36.03	2 631,5	101.20	4757,8	55.97
المتوسط			29.69		79.35		48.12

المصدر: تقارير بنك الجزائر للسنوات 2001-2017.

من خلال استقراء بيانات الجدول رقم (15)، يمكننا ملاحظة تطور وتيرة النفقات العامة من سنة 2001 إلى سنة 2017، وهذا راجع لبرامج الإصلاح التي تم تنفيذها خلال الفترة، فقد بلغت النفقات العامة ما قيمته 7656.3 مليار د.ج سنة 2015 مقابل ما قيمته 7397.1 مليار د.ج و7389.3مليار د.ج سنتي 2016 و2017 على التوالي.

تواصلت نفقات التسيير في الارتفاع ولكن بوتيرة أقل تسارعا، نظرا لإعطاء الأولوية لنفقات التجهيز وذلك راجع لتطبيق مشروع الإنعاش الاقتصادي. فارتفعت من 798.6 مليار د.ج سنة 2001، إلى 975.6 مليار د.ج سنة 2002، ثم إلى 1122.1 مليار د.ج سنة 2003 بسبب ارتفاع نفقات فوائد الدين العمومي، لتصل إلى 1251.1 مليار د.ج سنة 2004، بحيث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شهدت هذه الفترة مراجعة للأجور والتحويلات ومنح المجاهدين والمنح العائلية ورفع مختلف الإعانات، بالإضافة إلى فتح مناصب شغل جديدة، وبالتالي تدني مستوى البطالة.

من 2005-2009 عرفت هذه الفترة ارتفاعا ملحوظا لنفقات التسيير وهذا لارتفاع الأجر القاعدي إلى 12000دج في 01 جانفي2007 بعدما كان 10000 د.ج في 2004، وتطور المنح العائلية من خلال ارتفاع نفقات المستخدمين التي تمثل ثاني أهم بند في نفقات التسيير، كما ارتفعت منح المجاهدين والمصالح الإدارية والمستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.

قدرت نفقات التسيير سنة 2010 ما قيمته 2659 مليار د.ج، وبلغت 3879.2 مليار دج سنة 2011، لترتفع سنة 2012 وتصل إلى 4782.6 مليار د.ج ، كما شهدت انخفاضا في سنة 2013 قدر بـ 4131.5 مليار دج، أما بالنسبة لسنتي 2014 و2015 فقد كانت نفقات التسيير تقدر بـ 4494.3 مليار د.ج و4617 مليار د.ج.

كما واصلت نفقات التجهيز في المقابل ارتفاعها بداية من سنة 2001، حيث بلغت 575 مليار دج سنة 2002 وقد جاء هذا التطور استجابة لمخطط الإنعاش الاقتصادي، الذي أقرته الحكومة بداية من سنة 2001.

وصلت نفقات التجهيز إلى 640.7 مليار د.ج سنة 2004 بعد أن كانت في حدود 567.4 مليار دج سنة 2003 وهذا دليل على التطور المهم الحاصل في هذا النوع من النفقات، ويرجع السبب في ذلك إلى برنامج تنفيذ مشاريع المنشآت القاعدية والمشاريع الأخرى الذي تبنته الحكومة سنة 2001 في إطار مخططات الإنعاش الاقتصادي والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.

وارتفعت بقوة من سنة 2005 إلى سنة 2008 ويرجع السبب في ذلك إلى الجهد الميزاني المخصص لإنعاش النشاط الاقتصادي، لتستقر بين سنتي 2008 و2011 وتبلغ 2275,5 مليار د.ج في سنة 2012 قبل أن تنخفض إلى 1892.6مليار د.ج في سنة 2013 أي نفس المستوى الذي بلغته بين 2008 و2011 حيث يرجع هذا الانخفاض في نفقات التجهيز تقريبا إلى نفقات قطاع السكن .

أما في سنتي 2016 و2017 فقد شهدت نفقات التجهيز ارتفاعا قدره 2711.4 مليار د.ج و2631.3 مليار د.ج على التوالي.

فيما يخص تغطية الجباية العادية للنفقات العامة فنلاحظ من خلال الجدول السابق أنه على الرغم من ارتفاع حصيلة الجباية العادية سنويا إلا أنها لا تغطي نصف النفقات العامة على الأقل، حيث بلغ متوسط تغطيتها خلال فترة الدراسة ما نسبته 26.94% فقط، ووصلت هذه النسبة إلى أدنى مستوياتها سنة 2008 بـ 23.03%، مما يشير بصفة عامة إلى الاختلال الذي تشهده المالية العامة على اعتبار أن حصة التمويل الأكبر للنفقات العامة تعتمد على مصدر الجباية غير العادية (الجباية البترولية)، وقد يعود أحد الأسباب في ذلك إلى جمود الجهاز الإنتاجي وضعف استخدام قدراته الإنتاجية الشيء الذي يقلل من العائدات الجبائية الناتجة عنه.

هذا ما يدل على هشاشة وضعف النظام الضريبي الجزائري في عملية التحصيل، وهذا ما يؤكد كذلك هشاشة الاقتصاد الجزائري وإمكانية تعرضه للصدمات الخارجية المتعلقة بانخفاض أسعار المحروقات.

بالنسبة لنفقات التجهيز (رأس المال): من خلال الجدول رقم (15) نلاحظ أن هناك تذبذبا في نسبة تغطية الجباية العادية لنفقات التجهيز، فتنخفض تارة وترتفع تارة أخرى من سنة لأخرى، بمتوسط بلغ 77.08% وهو معدل مقبول نوعا ما مقارنة بمتوسط التغطية لنفقات التسيير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث بلغت أكبر نسبة تغطية سنة 2013 بـ 107.31% وذلك لأن حصيلة الجباية العادية في هذه السنة كانت أكبر من حصيلة نفقات التجهيز، حيث سجلت الجباية العادية ما قيمته 2031 مليار د.ج بينما سجلت نفقات التجهيز 1892.6 مليار د.ج، وبلغت 48.91% كأدنى نسبة سجلت سنة 2008، وهذا راجع للارتفاع الملحوظ في نفقات التجهيز أين حاولت الدولة أن تولي نوع من الاهتمام بهذا النوع من النفقات من أجل تشجيع الاستثمار وهو ما تم تجسيده من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو، لذلك نجد أن معدل نمو نفقات التجهيز كان متسارع أكبر من معدل نمو الجباية العادية.

أما بالنسبة لنفقات التسيير (الجارية): نلاحظ من خلال الجدول رقم (15) أن الجباية العادية لم تستطع أن تغطي نصف نفقات التسيير على الأقل في معظم سنوات الدراسة، حيث تراوحت نسبة التغطية ما بين 39.36% كأدنى حد و51.43% كأقصى حد، وهذا على الرغم من ارتفاع حصيلة الجباية العادية من سنة لأخرى، الشيء الذي يشير إلى أن نمو الجباية العادية ينمو بأقل من معدلات نفقات التسيير التي تتطور بشكل ملحوظ من سنة لأخرى، فالجباية العادية ذات حصيلة متواضعة وبنية غير متوازنة ويعود ذلك إلى عوامل متعلقة بالنظام الضريبي في حد ذاته وأخرى مرتبطة بالوضع الاقتصادي ككل.

حيث أن من الأهداف المتوخاة من السياسة الجبائية هو أن يتم تغطية النفقات الجارية على الأقل عن طريق الجباية العادية، ولكن الملاحظ أن متوسط التغطية لم يتعدى 47.19% وهي نسبة ضعيفة وهذا يعود إلى عدة أسباب أهمها انتشار الغش والتهرب الضريبي، وضعف أداء الإدارة الجبائية، ويمكن رد ذلك أيضا لكثرة الإعفاءات والتخفيضات التي أقرتها السلطات العمومية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

ويعود انخفاض نسبة تغطية الجباية العادية للنفقات العامة إلى ارتفاع نسبة مساهمة الجباية البترولية في تغطية الأعباء العامة للدولة سواء تلك المتعلقة بالتسيير أو التجهيز، ويدل هذا بوضوح على الفشل في تحقيق أحد أهم الأهداف المعلنة للإصلاح الضريبي والمتمثل في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

ويمكننا القول أن عجز الجباية العادية عن تغطية النفقات المرتبطة بتسيير الشأن العام يعتبر مؤشرا واضحا عن عدم فعالية السياسة الجبائية في تمويل أعباء الميزانية العامة للدولة.

5. خاتمة:

يمكن القول أن للجباية العادية دور في الإيرادات العامة، فهي مقارنة بالجباية البترولية تعد المصدر الثاني بالنسبة للإيرادات العامة، وكذا ضعف مساهمة الضرائب المباشرة في تمويل الميزانية العامة، وتبقى الضرائب الغير المباشرة تشكل أكبر حصة ضمن الإيرادات الضريبية.

1.5. **نتائج البحث:** فيما يتعلق بالنتائج فقد توصلنا إلى ما يلي:

- ساهمت الجباية العادية في تمويل ميزانية الدولة في الجزائر خلال فترة الدراسة بمتوسط قدره 28.21% فقط من إجمالي الإيرادات العامة، مما يدل على أن الجباية النفطية تشكل موردا أساسيا لخزينة الدولة، بحيث تساهم بأكثر من النصف في إيرادات الميزانية، وهذا الوضع لا يساهم طبعا في فعالية واستقرار النظام الجبائي، ما دام أن نصف الإيرادات على الأقل رهينة عوامل خارجية، لا يمكن البتة التحكم فيها كما أنها غير مستقرة تماما، بالنظر للتقلبات الكبيرة التي يشهدها سعر النفط في الأسواق الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ضعف مساهمة الضرائب المباشرة وغير المباشرة في الإيرادات العامة، بالإضافة إلى ضعف مساهمة الجباية العادية في تكوين الناتج الداخلي الخام، ويرجع السبب لعدم توسع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني بالإضافة إلى وجود صعوبات تعيق عمليات التحصيل الجبائي ليست ناجمة عن مصالح إدارة الضرائب في أداء مهامها فقط، وإنما ناجمة عن كون التشريع الجبائي يحمل العديد من الثغرات من جراء التغييرات والتعديلات، مما يؤدي إلى عجز الأفراد عن استيعاب كل التغيرات المتكررة، خاصة في غياب إعلام قانوني واقتصاد يعيق عمل الإدارة الجبائية، بالإضافة إلى التهرب والغش الجبائيين.

- إن الموارد المتأتية من إيرادات الجباية العادية لا تغطي إلا 26.94% من مجموع النفقات العامة، و47.19% من نفقات التسيير، حيث أن أهم أهداف الإصلاح الجبائي هو التوصل إلى تغطية نفقات التسيير على الأقل عن طريق الضرائب العادية، إلا أن ذلك لم يتحقق بصورة كاملة لأن الجباية العادية ترتفع ولكن بأقل وتيرة من ميزانية التسيير.

وفي الأخير يمكن القول بأنه رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة لأجل الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي، والتوجه نحو الاقتصاد أكثر صلابة يعتمد على الموارد الأخرى خارج البترول، إلا أنه ولحد الآن جميع المعطيات تبين لنا بقاء هيمنة الجباية النفطية، سواء في تكوين القيمة المضافة في الأنشطة الاقتصادية، أو في تمويل الخزينة العامة للدولة، مما يجعل الميزانية العامة غير مستقرة، كونها تخضع لعوامل خارجية ظرفية، وارتفاع حصة الضرائب غير المباشرة مقابل الضرائب المباشرة في هيكل الجباية العادية، كما أن للضرائب غير المباشرة عيوب عديدة سواء من الناحية الاقتصادية، حيث تمثل عامل من عوامل التضخم، أو من ناحية العدالة الاجتماعية كونها تقع على كاهل الطبقات المتوسطة)أصحاب الأجور والمرتبات) والفقراء، مما يخل بأحد أهم مبادئ الضرائب وهو مبدأ العدالة.

6. المراجع المستخدمة:

- أعاد حمود القيسي، "المالية العامة والتشريع الضريبي"، الطبعة الثامنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2011.
- بلوفي عبد الحكيم، "ترشيد نظام الجباية العقارية"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، 2012/2011.
- خميسي قايدي، "أساسيات المالية العامة"، مطبوعة في المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريريج، 2016/2015.
- دراوسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي – حالة الجزائر 2004/1990 -"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005 .
- محمد عباس محرزي، "اقتصاديات المالية العامة"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام،" المالية العامة والنظام المالي في الإسلام"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2000.
- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام،" مبادئ المالية العامة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن-، 2008.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تقارير بنك الجزائر.

7. الهوامش:

[1] خميسي قايدي، "أساسيات المالية العامة"، مطبوعة في المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريريج، 2015/2016، ص .65

[2] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام،" المالية العامة والنظام المالي في الإسلام"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2000، ص 131.

[3] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام،" مبادئ المالية العامة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن-، 2008، ص.117

[4] محمد عباس محرزي، "اقتصاديات المالية العامة"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص.76

[5] أعاد حمود القيسي، "المالية العامة والتشريع الضريبي"، الطبعة الثامنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2011، ص.36

[6] دراوسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي – حالة الجزائر **"- 1990/2004**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2006، ص 361، ص.362

[7] بلوفي عبد الحكيم، "ترشيد نظام الجباية العقارية"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، 2011/2012، ص.32

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com